OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

Distr.
LIMITED

ID/WG.458/13
21 February 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

15441-A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المشاورة الرابعة حول صناعة الحديد والصلب
فيينا ، النمسا ، ٩ - ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦

ID/WG.458/13
Issue paper III. Financial situation and perspectives of the iron and steel industry.

ورقة المناقشة ٣

الحالة المالية لصناعة الحديد والصلب وآفاقها*

أعدتها أمانة اليونيدو

* هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي .

V.86-52403

المحتويات

العفحة

١ - مقدمة ٣

٢ - تأثير الضائقة المالية على انشاء مشاريع جديدة في البلدان النامية ٤

٣ - أثر تكاليف المشروع في الحصول على موارد مالية ٨

٤ - مصادر التمويل وشروطه ٩

٥ - تمويل الهيكل الأساسي والتدريب ١٠

٦ - الاعتبارات النهائية ١٠

الجدول ١ : المخطط الافتراضي (الأدنى) لعام ١٩٨٢ والحالة في عام ١٩٨٥ ..... ٧

١ - مقدمة

تواجه صناعة الحديد والصلب أوضاعا مالية معبة ، خصوصا منذ اواسط السبعينات. ومنيت مؤسسات الحديد والصلب الرئيسية بزيادة في خسائرها وديونها وبانخفاض في رأسمالها العامل . واضطرت بلدان نامية كثيرة الى تأجيل مشاريع الحديد والصلب أو تجميدها أو الغائها .

وتكبدت شركات الحديد والصلب الستين الكبري ، التي تنتج نحو ثلثي ناتج العالم الغربي من الصلب ، خسائر بلغت ٢١ مليار دولار بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٣ . بيد أنه تجدر الاشارة الى أن بعض تلك الشركات سجلت أرباحا في عام ١٩٨٤ . وقد زاد الدين الاجمالي على هذه الشركات من ٢ر١٥٥ دولار لكل طن من الناتج في عام ١٩٧٥ الى ٧ر٢٨٣ في عام ١٩٨٣ . وفيما شهد رأسمالها العامل ازديادا قدره ٩٦٦ ٣ مليون دولار في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ عاد فانخفض بمقدار ١٨٢ ٦ مليون دولار في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ .(١)

وتتفاوت المشاكل المالية من منطقة الى أخرى ، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية . فتدهور الأوضاع المالية لشركات الفولاذ في الولايات المتحدة يعود أساسا الى القوة التقليدية للدولار المغالى في قيمته بالنسبة الى عملات البلدان التي تمثل أهم المنافسين في سوق الولايات المتحدة (الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واليابان) . وثمة عامل آخر هو العجز الكبير في الميزانية الاتحادية للولايات المتحدة ، الذي استهلك المدخرات الخاصة ، مما قلل من قدرة صناعة الحديد والصلب على تمويل عمليات التحسين الشامل والتحديث .(٢) وثمة عامل ثالث يؤثر في الحالة المالية لشركات الفولاذ الأمريكية هو الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة .

وتحقق شركات الصلب اليابانية أرباحا منذ اواسط السبعينات . وهذا انجاز مرموق ، اذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع نفقاتها على فوائد القروض ، وانخفاض عمالتها بدرجة قليلة نسبيا . وبلغت خسائر شركات الصلب الكبرى في بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ٥ر١٧ مليار دولار بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . وقد تحسن الوضع في عام ١٩٨٤ وحقق

---

(١) بيتر ف . ماركوس وكارليس م . كيرسيس "الضغوط الاقتصادية على مصانع الصلب الغربية" مجلة World Steel Dynamics ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . وفي الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ بلغ مجموع الموارد المالية ٢٠٠ ٥٨ مليون دولار ، وكان مجموع المواد المستخدمة ٢٣٤ ٥٤ مليون دولار . أما في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ فقد هبط مجموع الموارد المالية الى ٢٤١ ٤٠ مليون دولار ، بينما بلغ مجموع الموارد المستخدمة ٤٢٣ ٤٦ مليون دولار .

(٢) Metal Bulletin ، ٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

عدد من الشركات أرباحا . ويعود التحسن بصفة رئيسية الى ما بذل من جهد كبير لخفض تكاليف الانتاج ؛ والى الزيادة الصغيرة نسبيا في أسعار الطاقة فيها قياسا الى البلدان الأخرى ؛ والى انخفاض قيمة عملاتها ازاء الدولار ، مما قلل تكاليفها الانتاجية من حيث قيمتها بالدولار .

أما في البلدان النامية ، فتتباين النتائج المالية تباينا واسعا . فثمة مجموعة صغيرة من البلدان النامية ، هي التي تحدد وتيرة انتاج الطلب ، أصبحت في وضع مالي أفضل مما كانت عليه في أواسط السبعينات ، وتتمتع بسهولة نسبية في الحصول على التمويل الدولي . بيد أن الوضع المالي في معظم البلدان النامية تدهور في بداية الثمانينات ، خصوصا بسبب مشاكل خدمة الديون الخارجية خلال فترة اتسمت بصعوبات بالغة في ميزان المدفوعات ، وبسبب عدم الاطمئنان الى امكانية الحصول على موارد مالية أجنبية .

٢ - تأثير الضائقة المالية على انشاء مشاريع جديدة في البلدان النامية

شهدت البلدان النامية ، منذ أواسط السبعينات ، عددا متزايدا من مشاريع الحديد والصلب في أطوار مختلفة من التنفيذ ، مما كان لا بد أن يؤدي الى تزايد سريع في الطاقة الانتاجية . وقد كان من شأن التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع أن يسهم في تقليص الفروق بين العرض والطلب المحليين في البلدان النامية ، مما يقلل العجز الكبير في منتجات الصلب . أما في الواقع ، فقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على حجم الاستهلاك وسببت ضائقة مالية شديدة في كثير من البلدان النامية ، أدت بدورها الى خفض شديد في عدد المشاريع المنفذة في تلك البلدان .

وقد جاء في المخططات الافتراضية لصناعة الحديد والصلب ، التي أعدتها اليونيدو للفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ ،(٣) توقع زيادة في الطاقة الانتاجية قدرت بنحو ٦٣ر٤ مليون طن (الافتراض الأدنى) ؛ بيد أنه وفقا لتقييم أجرته اليونيدو(٤) للحالة الراهنة لمختلف المشاريع في البلدان النامية ، تقدر الزيادة في الطاقة الانتاجية بما لا يزيد على ٣٩ر٧ مليون طن - أي ما يقل بنسبة ٣٥ر٨ في المائة عن الافتراض الأدنى . وسوف يسبب هذا النقصان عجزا يقارب ٣٠ مليون طن في عام ١٩٩٠ ويصبح ٤٥ مليون طن اذا ادخلت في الحساب الصين وجمهورية كوريا الديمقراطية ، حسبما سبق ذكره في ورقة المناقشة رقم ١ .

---

(٣) اليونيدو "سيناريوهات ١٩٩٠ لصناعة الحديد والصلب" ، ID/WG.374/2 ، تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٤) للحصول على مزيد من التفاصيل ، أنظر "المشاكل المالية وتنمية صناعة الحديد والصلب" ، ID/WG.458/10 . ورقة خلفية للمشاورة الرابعة حول صناعة الحديد والصلب ، فيينا ، النمسا ، ٦ - ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وقد تباينت الآثار في تنفيذ المشاريع من منطقة الى أخرى . فأمريكا اللاتينية ، وهي المنطقة ذات المشاكل المالية الأشد ، تشهد أكبر انخفاض في الطاقة الانتاجية المتوقع انشاؤها ، اذ تقدر حاليا بـ ١٢ر٤ مليون طن فقط ، أي ما يقل بنسبة ٥٥ر٨ في المائة عما كان مقدرا في الافتراض الأدنى .

فقد أدت المعوقات المالية الى تأخر يقارب السنتين في توسيع الطاقة الانتاجية لمصانع كل من "شركة الفولاذ الوطنية" (CSN) وشركة "كوسيبا" في البرازيل . وكانت الأولى تعتزم زيادة طاقتها الانتاجية من ٣ر٨ الى ٥ر٤ مليون طن ، أما الثانية فمن ٣ر٢ الى ٢ر٤ مليون طن . وأدت الضائقة المالية أيضا الى تأجيل انشاء مصنع "اكومينا س" في البرازيل بطاقة انتاجية قدرها مليونا طن سنويا . كما أدت المشاكل المالية الى وقف بعض المشاريع في أمريكا اللاتينية منها توسيع الطاقة الانتاجية لمصنع "سوميسا" في الأرجنتين من ٥ر٢ الى ٤ ملايين طن سنويا ؛ وفي المكسيك ، زيادة انتاج مصنع "هيلسا" بمقدار ٠٠٠ ٦٠٠ طن سنويا ، والمرحلة الثانية من مشروع "سيكارتسا" بطاقة انتاجية قدرها ٥ر١ مليون طن سنويا . وثمة مشاريع أخرى في أمريكا اللاتينية جمدت أو ألغيت بسبب الضائقة المالية في المقام الأول ، وهي :

(أ) بوليفيا : مشروع متكامل يقوم على الاختزال المباشر ، بطاقة انتاجية تقارب ٠٠٠ ١٠٠ طن سنويا ، وموقعه في منطقة "موتون" ؛

(ب) بيرو : توسيع مصنع "سيدر - بيرو" في منطقة شيمبوتي ؛

(ج) كولومبيا : توسيع مصنع "باز دل - ريو" ؛

(د) أكوادور : مشروع متكامل يقوم على الاختزال المباشر ، بطاقة انتاجية تناهز ٠٠٠ ٢٠٠ طن سنويا ؛

(هـ) أوروغواي : مشروع ذو طاقة انتاجية قدرها ٠٠٠ ١٠٠ طن سنويا ، بالتعاون مع البرازيل ؛

(و) نيكاراغوا : مشروع انشاء مصنع شبه متكامل ذي طاقة انتاجية قدرها ٠٠٠ ١٠٠ طن سنويا ، ينفذ بالتعاون مع جمهورية كوريا الديمقراطية .

وهناك مشاريع أخرى في أمريكا اللاتينية ألغيت بسبب انخفاض الطلب على المنتجات الحديدية والفولاذية ، كمشروعي "زوليا" و "اسيلكار" في فنزويلا ، وزيادة الطاقة الانتاجية لمصنع "هواشيباتو" في شيلي .

وتشير التكهنات المتعلقة بشمال افريقيا والشرق الأوسط الى انخفاض في الطاقة الانتاجية الجديدة المقدرة ، حسب الافتراض الأدنى ، بقارب ٨ر٢٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ . وهذا يعني أن الزيادة في الطاقات الانتاجية الجديدة لن تزيد على ٣ر٧ مليون طن ، في حين أن تقديرات الافتراض الأدنى كانت تبلغ ٧ر٩ مليون طن .

وفي بعض الحالات ، كان السبب في تأجيل وتجميد والغاء المشاريع في هاتين المنطقتين عائدا الى المعوقات المالية ، بينما يعزى في حالات أخرى الى المشاكل

السياسية الناجمة عن حالات الحرب وعن انخفاض الطلب المتوقع . فقد كان تأخر المدفوعات هو السبب في تأجيل مشروع "مصراته" (ليبيا) ما يقرب من عامين . وقد خطط هذا المشروع بحيث تكون طاقته الانتاجية في المرحلة الأولى ٣ر١ مليون طن سنويا . وكان يتوقع أن تصل هذه الطاقة الانتاجية في المرحلة الثانية الى ٥ ملايين طن سنويا . وقد أدت المعوقات المالية الى تأجيل المرحلة الثانية من مشروع "الناظور" (المغرب) وتأجيل مشروع لانشاء مصنع صغير في تونس بطاقة انتاجية قدرها ٠٠٠ ١٨٠ طن سنويا . وثمة مشروع آخر تعرض للتأخير هو مصنع "مباركة" في ايران الذي تبلغ طاقته الانتاجية نحو ٣ ملايين طن سنويا ؛ اذ أدت حالة الحرب الراهنة الى جعل موعد انجازه محفوفا بالشكوك . وعانى مشروع "بلارة" في الجزائر من التأجيل بسبب مشاكل الطلب وبسبب التأخر في انشاء المرافق الأساسية .

وتعرض بعض المشاريع الهامة في شمال افريقيا والشرق الأوسط ، ومنها مشروعان في قطر وابوظبي ، للتجميد أو الالغاء لسبب رئيسي هو انخفاض الطلب المرتقب .

وفي المنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ، يتوقع أن تزداد الطاقة الانتاجية أثناء الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ بما يقارب ٢ر٣ مليون طن ، أي ما يقل بنسبة ٦ر٦ في المائة عن الزيادة المتوقعة حسب الافتراض الأدنى . وقد كان للضائقة المالية في هذه المنطقة دور حاسم في تجميد والغاء بعض المشاريع المرتآة ، ومنها توسيع الطاقات الانتاجية وانشاء طاقات جديدة في أنغولا والكاميرون والكونغو وغابون وغانا وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا ومالي وموزامبيق والسنغال وتنزانيا وأوغندا ، وخطة تحديث وتوسيع مصنع "زيسكو" في زمبابوي .

ومن المتوقع أن تشهد المنطقة الآسيوية في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ زيادة في طاقتها الانتاجية بمقدار ١٧ مليون طن سنويا ، أي ما يقل بنسبة ٢٤ في المائة عن الزيادة المرتقبة حسب الافتراض الأدنى والبالغة ٤ر٢٢ مليون طن . وقد تعرض مشروعا توسيع الطاقة الانتاجية لمصنعي "بهيلاي" و "بوكارو" في الهند لتأخر خطير بسبب الصعوبات المالية وعدم تسلم المعدات . ويتوقع أن يزيد مصنع "بهيلاي" طاقته الانتاجية من ٤ ملايين طن سنويا الى ٥ ملايين ، وأن يزيد مصنع "بوكارو" طاقته الانتاجية من ٤ ملايين الى ٥ر٥ مليون طن سنويا . ويتوقع أن يؤدي الصعوبات المالية الى تأخير قدره ٤ سنوات في تشييد مصنع فيساخاباتنام في الهند ، الذي تبلغ طاقته الانتاجية ٢ر١ مليون طن . ويجري تأجيل بعض المشاريع في الصين بسبب نقص النقد الأجنبي ومشاكل المرافق الأساسية .

ومن بين المشاريع التي جمدت أو ألغيت بسبب الضائقة المالية ، تجدر الاشارة الى ما يلي :

(أ) باكستان : المرحلة الثانية من مشروع بيبري ، التي كان يفترض أن تضاعف الطاقة الانتاجية الحالية ، البالغة ١ر١ مليون طن سنويا ؛

(ب) الهند : مشروع "بارا ديب" (٥ر١ مليون طن في مرحلته الأولى) ومشروع "فيجايا ناغار" وتوسيع مشروع "تاتا" لمضاعفة طاقته الانتاجية من مليونين الى ٤ ملايين طن سنويا ؛

(ج) بنغلاديش : توسيع مصنع "تشيتاغونغ" من ٠٠٠ ١٦٥ طن الى ٠٠٠ ٢٦٥ طن سنويا ؛

(د) اندونيسيا : مشروع متكامل ذو طاقة انتاجية تناهز مليوني طن سنويا ، وكان يتوقع أن تموله اليابان ؛

(هـ) الفلبين : مشروع "مندناو" المتكامل ، الذي خطط بحيث تتراوح طاقته الانتاجية بين ١ و ٥ر١ مليون طن سنويا ؛

(و) تايلند : مشروع قائم على الاختزال المباشر تناهز طاقته الانتاجية ٠٠٠ ٥٠٠ طن سنويا ، ومشروع متكامل ذو طاقة انتاجية قدرها ٢ر١ مليون طن سنويا .

ويعرض الجدول التالي مقارنة بين الطاقات الانتاجية الجديدة المسقطة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ حسب الافتراض الادنى والتقديرات الجديدة ، استنادا الى تحليل للحالة الراهنة لمختلف المشاريع في البلدان النامية .

الجدول ١

المخطط الافتراضي (الأدنى) لعام ١٩٨٢ والحالة في عام ١٩٨٥

(بآلاف الأطنان من الصلب الخام)

	الطاقات الجديدة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ (تحليل ١٩٨٥)	الطاقات الجديدة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ (مخطط ١٩٨٢)	الفرق	
أفريقيا ، جنوب الصحراء	٠٠٠ ٣	٢٠٠ ٣	- ٢٠٠	(-٦ر٦ ٪)
شمال افريقيا والشرق الأوسط	٢٠٠ ٧	٧٠٠ ٩	- ٤٠٠ ٢	(-٨ر٢٤ ٪)
أمريكا اللاتينية	٤٠٠ ١٢	١٠٠ ٢٨	- ٧٠٠ ١٥	(-٨ر٥٥ ٪)
آسيا	٠٠٠ ١٧	٤٠٠ ٢٢	- ٤٠٠ ٥	(-١ر٢٤ ٪)
المجموع	٧٠٠ ٣٩	٤٠٠ ٦٣	- ٧٠٠ ٢٢	(- ٨ر٣٥ ٪)

ID/WG.[illegible]/[illegible]
Arabic
Page 9

٣ - أثر تكاليف المشروع في الحصول على موارد مالية

تؤثر تكاليف المشروع الى حد بعيد في امكانات الحصول على موارد مالية لتنفيذ المشروع ، وفي طبيعة الموارد المالية (داخلية ، خارجية) التي ستستخدم ، وفي تشغيل المصنع في المستقبل .

وبسبب تطور التضخم النقدي على الصعيد العالمي ، الذي بدأ في أواسط الستينات ارتفعت تكاليف الطاقة الانتاجية لطن واحد من الصلب ارتفاعا سريعا . فمثلا ، كانت تكاليف الطن الواحد من الطاقة الجاهزة لمصنع جديد للحديد والصلب ، تقليدي التكامل، في عام ١٩٦٥ ، تبلغ ٣٥٠ دولارا أمريكيا في متوسطها . أما في عام ١٩٧٥ ، فبلغت حوالي ٨٠٠ دولار في متوسطها وقرابة ١ ٧٠٠ دولار في بداية ١٩٨٠ . وفي حالة المصانع الصغيرة العاملة على أساس التخفيض المباشر أو فرن القوس الكهربائي ، بلغت التكاليف حوالي ١ ٠٠٠ دولار في متوسطها .

وتختلف تكاليف الطن الواحد من الطاقة الجاهزة اختلافا كبيرا حسب المناطق والبلدان . وفي تحليل المشاريع الجديدة الجارية ، تراوحت تكاليف اضافة طن واحد الى الطاقة الموجودة بين ٣٠٠ دولار و ١ ٠٠٠ دولار ، وفي حالة الالحاقات الحديدة لمصنع متكامل ، تراوحت التكاليف بين ١ ٠٠٠ دولار و ٦ ٠٠٠ دولار .

ويعود الفرق في تكاليف الطن الواحد بين المناطق والبلدان لأسباب مختلفة ، أحدها تكاليف الهيكل الأساسي التي تؤثر في البلدان التي ينبغي لها بناء معظم المرافق الأساسية لاقامة مصنع جديد . وفي بعض الحالات ، لايشتمل المشروع على هذه التكاليف . وان البلدان القادرة على انتاج معداتها الخاصة وعلى اقامة مصنع جديد بكلبته تتفوق على البلدان التي تفتقر الى القدرة الوطنية على انشاء مصنع جديد للصلب .

وتتأثر التكاليف الكلية للمشروع تأثرا بالغا بالتأخيرات التي تطرأ على سير المشروع والتي قد تتسبب في زيادة تتراوح بين ١٫٥ و ٣ في المائة في الشهر ، أو بين ١٨ و ٣٦ في المائة في السنة .

وأصبحت الزيادة في تكاليف الطن الواحد لاقامة مصنع جديد للصلب تشكل عقبة كأداء لأن الامكانات المالية المتوفرة لعدد كبير من البلدان النامية هي امكانات محدودة . وهذا يعني أن البلدان النامية ، التي تستطيع تخفيض تكاليف الطن الواحد من الطاقة الجاهزة تجد نفسها في وضع ملائم لاقامة مشاريع جديدة في الظروف المالية الراهنة . كذلك تؤثر تكاليف المشروع تأثيرا بالغا في مرحلة تشغيل المصنع لأن مبالغ الاستهلاك والمصاريف المالية تمثل نسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة ونيف من تكاليف الطن الواحد من الطاقة الجاهزة .

وان المتطلبات الرئيسية لضمان جدوى الاستثمارات الجديدة في صناعة الحديد والصلب هي ، في الوقت الحاضر ، التكاليف المنخفضة للطن الواحد من الطاقة الجاهزة ، والأهمية النسبية للموارد الوطنية أو الائتمان الوطني ، والشروط المؤاتية للحصول على قروض خارجية .

٤ - مصادر التمويل وشروطه

أصبحت الشروط المالية لاقامة مشاريع للحديد والصلب صارمة وانتقائية أكثر فأكثر . وقد خفض البنك الدولي ، عن طريق المؤسسات المنتسبة اليه ، مبلغ الاستثمار في مشاريع الصلب تخفيضا شديدا خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٣.(٥) وقد أسهمت المؤسسة المالية الدولية ، المنتسبة الى البنك الدولي في رأس مال عدد من مصانع الحديد والصلب ، كمصنع مكسينوكس (المكسيك) ، وكوسيغوا (البرازيل) ، ودالميين (الارجنتين) ، وأهواز (ايران) ، وتسهم الآن في مشروع الدخيله (مصر) ومشروع كارايباس (البرازيل) .

وتنسحب المصارف التجارية بوجه عام من المساهمة في مشاريع الحديد والصلب بسبب مشاكل الديون في البلدان النامية والشكوك التي تحيط بربحية مشاريع الحديد والصلب . وهناك بعض الاستثناءات ، كالقرض البالغ حوالي ٨٠ مليون دولار من مجموعة من البنوك الدولية لمشروع كوسيبا (البرازيل)(٦) ، وكمشروع كوانغ - يانغ (كوريا الجنوبية) الذي يخص مؤسسة بوسكو والذي يجري تمويله بموارد وطنية بنسبة ٦٥ في المائة وائتمانات أجنبية بنسبة ٣٥ في المائة .

وتجري بعض المقايضات بين البلدان النامية . فقد أعدت البرازيل ، مثلا ، ترتيبات لمبادلة منتجات الصلب بالنفط مع العراق ونيجيريا وماليزيا .

وقامت في البلدان النامية بعض المشاريع التي يعوّض انتاجها عن المشاركة المالية الأجنبية . فمشروع فيزاكتتام في الهند الذي حصل على ائتمان من الاتحاد السوفياتي عقد معه اتفاقا لاعادة الشراء . وهذه هي حالة مصنع توباراو (البرازيل) الذي يعوض بانتاجه عن مشاركة كاوازاكي وفينيسدير .

وتبين في بعض المشاريع أن مساهمة الجهاز المالي الوطني غير كافية . وأن النسبة اللازمة من المال الأجنبي لتغطية تكاليف المشروع تبلغ ٥٠ في المائة في متوسطها ولا تزيد على ٣٥ في المائة في بعض الحالات . وهذا يعني أنه يمكن للأجهزة المالية الوطنية أن تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الجديدة . وان تشجيع هذه الأجهزة

---

(٥) M.Mehra: "International Financial Flows to Industry: Some Sectoral Trends", UNIDO/PC.104, 24 September 1984 .

(٦) Metal Bulletin, 26 March 1985 .

من شأنه أن يؤدي الى تضييق نطاق استخدام الائتمان الأجنبي وأن يسهم في تحسين الحالة المالية لمشاريع الحديد والصلب والبلدان النامية التي تقوم فيها .

٥ - تمويل الهيكل الأساسي والتدريب

ان الهيكل الأساسي والتدريب هما وجهان رئيسيان من الأوجه الشديدة التأثير في مجموع تكاليف المشروع وفي تملك التكنولوجيا وتطويرها . غير أن تمويل الهيكل الأساسي والتدريب لا يخرج ، بوجه عام ، عن نطاق الشروط العامة للتمويل .

وليس هناك دليل على وجود سياسات واضحة التحديد لتمويل الهياكل الأساسية والتدريب . وهذه تختلف باختلاف البلدان التي تقدم الائتمانات بصورة رئيسية ، وكذلك باختلاف المشاريع .

وان استخدام الائتمانات التفضيلية في انشاء الهيكل الأساسي اللازم لمصنع جديد هو أمر ممكن ، شرط أن يكون محدودا . وبوجه عام ، لا تزيد النسبة الخاضعة للكفالة على ١٥ في المائة من الائتمان . وهذا يعني أن تمويل الهيكل الأساسي يعتمد بصورة رئيسية على مصادر التمويل العامة التي لا تعامل أية معاملة محددة .

وفيما يتعلق بالتدريب ، هناك ميل في الوقت الحاضر لدى البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الانتاجية الى أن تولي مزيدا من العناية لتدريب القوى العاملة على استخدام الآلات التي تصدرها ، بصورة فعالة . كما أن البلدان المستوردة أخذت تدرك أنه لا يمكن تحقيق الفوائد الكلية من المشروع ، حتى ولو كان مشروعا جهيزا ، الا اذا كان العاملون فيه مدربين تدريبا وافيا .

وفي الوقت الحاضر ، تفضل بعض البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الانتاجية اللازمة لصناعة الحديد والصلب ألا تعطي ائتمانات تفضيلية الا لكفالة صادرات الآلات والمعدات ، ولا تميل الى اعطائها بالقدر نفسه لخدمات كالتدريب . ولكن هناك ميل في بلدان مصدرة أخرى الى توفير التمويل ، بشروط تفضيلية ، لتدريب القوى العاملة في المشاريع الرئيسية التي ترى أنها ذات أهمية كبرى .

٦ - الاعتبارات النهائية

يمكن للبلدان النامية ، من أجل تحسين أحوالها المالية ، أن تعتمد نهوجا مختلفة لتحسين شروط التمويل . وباستطاعتها أن تحاول الحصول على شروط أفضل من الجهاز الموجود ، أو أن تزيد مساهمة الجهاز التمويلي الوطني ، أو أن تستخدم قدرا أكبر من المعونة لتمويل التدريب ، أو أن تزيد مساهمة الأجهزة المالية الاقليمية .

ومن أجل تحديد القيود والامكانات لتحسين الأحوال المالية لصناعة الحديد والصلب في البلدان النامية ، ينبغي أن تتركز المناقشات على ما يلي :

١ - تحليل القيود الرئيسية لتحسين شروط التمويل المتعلقة بتشغيل المصانع الموجودة وتنفيذ المشاريع الجديدة في البلدان النامية ؛

٢ - امكانات تحسين أجهزة التمويل (الخارجية والداخلية) ، وبوجه خاص فيما يتعلق بمدة القرض وفترة السماح وسعر الفائدة ، ولا سيما بالنسبة الى الهيكل الأساسي والتدريب ؛

٣ - امكانات التعاون في مجال التدريب بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وفيما بين البلدان النامية نفسها .

- - - - -